

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٩١

الثلاثاء، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

تأبين معالي السيد ستويان غانيف، رئيس الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يُملّي عليّ واجبي المحزن أن أبلغ أعضاء الجمعية بوفاة معالي السيد ستويان غانيف، رئيس الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، الذي وافته المنية في ١ تموز/يوليه.

واجهت العالم في العقد الأخير من القرن العشرين. وبكل المقاييس، كان السيد غانيف دبلوماسيا حكيما قادرا على تيسير بناء التوافق في الآراء بشأن مواضيع شملت نزع السلاح الإقليمي وإنشاء صندوق لحماية البيئة، والمعونة الإنسانية إلى الصومال وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد ولد ايغان غانيف بوبازاردزيك في بلغاريا عام ١٩٥٥.

ودرس في كلية الحقوق بجامعة صوفيا ثم واصل السير حتى وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أول حكومة ديمقراطية في بلده. وقد تفاوض على معاهدة بلغاريا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥ بدأب وحكمة. وقبل كل شيء، فإن السيد غانيف يحظى باحترام الدول الأعضاء باعتباره رئيسا عادلا وفاعلا للجمعية العامة. وسيدكر دائما بالتزامه بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة.

كان السيد غانيف رجل سلام بارزا خدم بلده والمجتمع الدولي بصفته سياسيا ودبلوماسيا وحقوقيا. وبوصفه رئيسا للجمعية العامة، اضطلع السيد غانيف بدور بارز في المنظمة وأسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أنقل أعظم تعازينا لحكومة بلغاريا وشعبها، ولأسرة السيد غانيف المكلمة.

وقد أثارت مسيرة السيد غانيف المهنية الإعجاب داخل الأمم المتحدة وخارجها. وبوصفه رئيسا، أدار الجمعية المؤلفة من ١٧٩ دولة عضوا، معالجا مجموعة متنوعة من المسائل التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



خدمته بتلك الصفة، نظرا إلى خبرتي الخاصة هنا أثناء تولي جمهورية كوريا رئاسة هذه الهيئة..

وليشعر كل من عرف ستويان غانيف ببعض العزاء لذكره هنا بوصفه شخصا آمن بقوة الجمعية العامة وإمكاناتها. فلترقد روحه خالدة في سلام. أو كما يقولون بالبلغارية، طيب الله ثراه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية للإعراب عن أعمق وأصدق تعازينا لشعب وحكومة جمهورية بلغاريا في أعقاب وفاة معالي السيد ستويان غانيف، وزير الخارجية السابق ونائب رئيس وزراء بلغاريا، ورئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

فقد كرّس السيد غانيف الجزء الأكبر من حياته لتعزيز رفاه شعبه وشعوب المنطقة. ولن ينسى دوره في تحقيق إصلاحات اقتصادية في أوروبا الشرقية وتنفيذ هياكل أمنية إقليمية كجزء من الأمن العام في أوروبا. كما أنه اهتم أسهم في انضمام بلغاريا إلى مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. وقد كان يبلغ من العمر ٣٧ عاما عند توليه رئاسة الجمعية، فكان أصغر رئيس في هذا الوقت على الإطلاق. ومع ذلك سوف يذكر بوصفه أحد رؤساء الجمعية العامة العظماء.

كما أن إسهامه في تحقيق السلم والأمن الدوليين أمر مسلم به على نطاق واسع. وفي عام ١٩٩٢، منح أول أمين عام أفريقي للأمم المتحدة - بطرس بطرس غالي - السيد

وأدعو الممثلين الآن إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على وفاة معالي السيد ستويان غانيف، الرئيس السابق للجمعية العامة. فليتعلمه الله برحمته.

وقف أعضاء الجمعية لمدة دقيقة مع التزام الصمت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتعازي إلى أسرة معالي السيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، وإلى جميع أصدقائه وأحبائه في بلغاريا وفي جميع أنحاء العالم، في وفاته المفاجئة في وقت سابق من هذا الشهر.

فلقد توفي ولم يتجاوز عمره السابعة والخمسين. ولكنه كان هنا في الأمم المتحدة شابا، فقد كان واحدا من أصغر من تقلدوا منصب رئيس الجمعية العامة على الإطلاق. وبالتالي فقد جلب إلى عملنا طاقة حظيت بالترحيب في وقت اتسم بالتحدي والأمل للمنظمة بوجه خاص. وقد عقد للتو مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي المعني بالبيئة والتنمية - مؤتمر قمة الأرض - وساعد على توجيه متابعتنا سيرا على الطريق الذي بدأناه في ريو. وكانت منطقة البلقان تعاني من الاضطرابات. غير أن معرفته بالإقليم وفرت منظورا مجديا لذلك التحدي. وعلاوة على كل ذلك، فقد تزامنت فترة ولايته مع تمكن الأمم المتحدة - التي كانت قد تحررت من قيود الحرب الباردة - من العمل والمشاركة بسبل جديدة للتصدي للمشاكل العالمية. واستغل السيد غانيف - القانوني والسياسي المحنك - فترة ولايته لتطوير ذلك العمل. ونحن اليوم نواصل الاستفادة من إسهاماته.

وقد كان لي عظيم السرور أن التقيته عدة مرات على مر السنين. وقد شارك بصورة نشطة في مجلس رؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشعر أنني على ارتباط خاص بفترة

في عام ١٩٩١. وسوف تذكر خدماته في الأمم المتحدة والمجتمع العالمي لسنوات مقبلة. فليتعلمه الله برحمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية. **السيد ساركوفيتش** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشاركمم الأسي، بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، على رحيل السيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة في دورتها الـ ٤٧، وأتقدم بتعازي الصداقة لأسرته ولشعب بلغاريا وحكومتها.

وسنظل نذكر السيد ستويان غانيف بوصفه شخصية متميزة نشطت في الساحة الدولية. حين كان رئيسا للجمعية في دورتها الـ ٤٧، أيد تعزيز دور الأمم المتحدة في توطيد السلام والأمن العالمين وجعلها أكثر فعالية بكثير في إيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية وغيرها. ولا شك في أن رحيله يمثل خسارة فادحة للأمم المتحدة. وسيدكر على الدوام بوصفه من المناصرين الأقوياء لتعددية الأطراف والصداقة بين الأمم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد بيدال (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تأييد السيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة في دورتها الـ ٤٧. ونعرب عن أعظم تعازينا لعائلته وبلده في رحيله المبكر.

بعد أن شغل السيد غانيف منصب وزير خارجية ونائب رئيس وزراء بلغاريا، تولى رئاسة الجمعية العامة في وقت حرج شهد انضمام عدد من البلدان إلى الأمم المتحدة وأثرت فيه

غانيف ميدالية الأمم المتحدة الذهبية للسلام على إسهاماته في صون السلم والأمن على كوكبنا.

وسوف تذكر المجموعة الأفريقية دائما مساهمة السيد غانيف في أعمال الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في إيجاد حلول للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم جميع الدول الأعضاء. ليرحمه الله رحمة واسعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر سليمان الذي سيتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي.

السيدة بيك (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي. ولقد تلقينا ببالغ الأسى خبر وفاة فخامة السيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. وبالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي، نتقدم بخالص تعازينا إلى أسرة الفقيد وأصدقائه وإلى حكومة وشعب جمهورية بلغاريا، والعديد من محبيه.

وفي هذه المناسبة، فإننا نشيد بذكرى السيد غانيف وخدماته الجليلة للأمم المتحدة والبشرية جمعاء. وتذكر ونعبر عن شكرنا له ونشيد بما أداه من عمل من أجل توطيد السلم والأمن العالمين من خلال رئاسته للجمعية العامة بإيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقد كان الراحل السيد غانيف - أحد قادة بلده العظماء - نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا لخارجية جمهورية بلغاريا، وقد تقلد مجموعة متنوعة من المناصب في خدمة بلده. وقد عمل بلا كلل من أجل تعزيز الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي في أوروبا الشرقية، والتصدي لمهام ومعالجة الأمن والتعاون في أوروبا عامة. واضطلع بدور فعال في عدد من مبادرات تعزيز السلام والتعاون، مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أنقل امتنان حكومة بلغاريا العميق لتنظيم هذا التأبين لرئيس للجمعية العامة في دورتها الـ ٤٧ ووزير خارجية بلغاريا الأسبق، الراحل السيد ستويان غانيف. وأشكر أعضاء الجمعية على تعازيهم الحارة في وفاة السيد غانيف. وأود، بشكل شخصي، أن أقول إنني كان لي شرف العمل نائباً أولاً لوزير الخارجية السيد غانيف، الأمر الذي يزيد أكثر من مغزى هذا التأبين بالنسبة لي.

نتألم اليوم لفقدان الدبلوماسي البلغاري المتميز والرفيع المستوى الذي رحل قبل الأوان، وننحي إجلالاً لذكراه. لقد كان السيد ستويان غانيف سياسياً مثلاً رمزاً للتغيير الديمقراطي في بلغاريا. وقد خلف أثراً لا يمحو على تاريخنا المعاصر من خلال عمله عضواً في الجمعية الوطنية العليا السابعة ونائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ورئيساً للجمعية العامة في دورتها الـ ٤٧. وبوصفه سياسياً بلغارياً، أسهم في بناء ديمقراطيتنا. وحمل هذا الالتزام طوال حياته. ووقف مدافعاً عن مجموعة من المبادئ وعن إيمانه بأن الأفراد ينبغي أن يكونوا أحراراً في تحديد مصائرهم، وفي العيش بحرية وكرامة في ظل العدالة.

بعد انتهاء ولايته في الأمم المتحدة، ذهب ليحاضر في القانون الدولي في جامعة صوفيا وفي جامعة بريدهورت، بكنيكتيكت، وجامعة نيويورك، معبراً عن إخلاصه لإحدى أهم مهام الأمم المتحدة، ألا وهي تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي على السواء.

تصادف العام الذي قضاه السيد غانيف في رئاسة الجمعية العامة مع فترة عصيبة جداً في العالم وفي حياة منظمنا. كان العالم يبدو مختلفاً كل الاختلاف عندما تسلم مهامه، فقد كانت انتهت الحرب الباردة للتو. رأى السيد غانيف في الأمم المتحدة محفلاً لا غنى عنه للنهوض بالأهداف المشتركة

العديد من النزاعات على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وخلال رئاسته، أحرزت الجمعية تقدماً كبيراً في جملة مجالات حيوية منها: وضع المرأة وتغير المناخ ومكافحة الفصل العنصري. وقد استفاد من هذه الإنجازات الملايين من الناس، ولا يزال أثرها محسوساً حتى الآن. شغل السيد غانيف منصب رئيس الجمعية العامة في وقت حظيت فيه عمليات السلام في منطقتنا وغيرها بالأولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة، وقد تمكنت هذه الهيئة تحت رئاسته ومن خلال قيادته من أن تقدم دعماً جوهرياً للسلام والتنمية الدائمين في بلدان مختلفة في مجموعتنا الإقليمية. لذا، فسنظل على الدوام ممتنين له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. أود أن أعرب عن أعمق تعازينا لشعب بلغاريا وحكومتها في حزنها على رحيل وزير خارجيتها ونائب رئيس وزرائها السابق الذي كان أيضاً رئيساً للجمعية العامة في دورتها الـ ٤٧، معالي السيد ستويان غانيف.

عندما كان السيد غانيف نائباً لرئيس الوزراء، دخل التاريخ بعمله في أول حكومة غير شيوعية في بلغاريا منذ ٤٧ عاماً، وكان ذلك خلال فترة مهمة وتاريخية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، أصبح رئيساً للجمعية العامة في وقت حرج كان تمر به المنظمة. وبصفته تلك، خدمنا السيد غانيف كثيراً بدعمه لتعزيز دور الأمم المتحدة في توطيد السلام والأمن العالميين وجعلها أكثر فعالية في إيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والإقتصادية والبيئية وغيرها. ونود أن نتقدم بمؤاساتنا لعائلة السيد غانيف وأصدقائه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بلغاريا.

وفي كانون الثاني/يناير الماضي، شكل أخيراً الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ومنذ ذلك الحين عقد أربع مجموعات من الاجتماعات المثمرة. وفي الشهر الماضي، أنشأت الدول الأعضاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة المكونة من ٣٠ شخصاً. وسوف أعلن بعد قليل تاريخ انعقاد أول اجتماعاتها. سيعقد على الأرجح في نهاية آب/أغسطس. بعد لحظات قليلة، ستعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي يرسى الأساس المؤسسي لمنتدى سياسي رفيع المستوى لمتابعة تنفيذ التنمية المستدامة (A/67/L.72).

وأغتنم هذه الفرصة اليوم للإعراب عن تقديري الصادق للسفير سيزار ماريا راغالييني، الممثل الدائم لإيطاليا؛ والسفير لويس ألبرتو فيغويريدو مشادو، الممثل الدائم للبرازيل؛ فضلاً عن سلفته، السفارة ماريا لوزيا ريبيرو فيوتي، على جهودهم التي لا تكل على مدى عدة أشهر من المشاورات المكثفة.

وسيجري المنتدى عمليات استعراض منتظمة بشأن متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما سيعمل - وفقاً لمشروع القرار - كمنبر نشط لإجراء الحوارات بشكل منتظم وتقييم الأوضاع ووضع الخطط للنهوض بالتنمية المستدامة. وبدءاً من الدورة الثامنة والستين، سوف ينعقد المنتدى كل أربع سنوات في الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وسوف يتولى رئاسته رئيس الجمعية العامة. وتُعقد اجتماعاته السنوية، التي تتضمن جزءاً وزارياً أيضاً، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي برئاسة رئيس المجلس.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر الجمعية بأنه لا يزال يتعين علينا التوصل إلى اتفاق بشأن نص احتتام المناسبة الخاصة لمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ستعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر خلال الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة للدورة الثامنة والستين. وأعتقد أن وثيقتي

لل بشرية، وآمن بنجاحة الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وحينما ترك منصبه في عام ١٩٩٣، كان العالم قد مر بتغييرات عميقة ما كان يمكن تخيلها قبل ١٠ أعوام.

انخرط السيد غانيف انخراطاً فعالاً في التعاون الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة. في عام ١٩٩٢، حصل السيد غانيف على ميدالية الأمين العام الذهبية للسلام لإسهاماته في مجالي استتباب السلام والأمن على كوكب الأرض. وظل السيد غانيف ملتزماً بقضية الأمم المتحدة طوال حياته وتابع بكل اهتمام كل التطورات الرئيسية التي شهدتها هذه المنظمة العالمية. وأعتقد أن إسهام السيد غانيف سوف يذكر بأنه إسهام كبير وسوف يبقى راسخاً في الذاكرة الجماعية للمنظمة.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(ب) الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية

مشروع القرار (A/67/L.73)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشتها بشأن البند الفرعي (ب) من البند ١١٨ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٨٢ التي عقدت في ١٧ كانون أيار/مايو ٢٠٠٣.

ويشرفني أن أتولى رئاسة جلسة الجمعية العامة اليوم التي ستعقد خلالها الدول الأعضاء في مشروع قرارين أعتقد أنهما سيعززان إلى حد كبير قضية التنمية المستدامة. والوثيقة الختامية (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) فوضت الجمعية العامة بالإشراف على مسارات العمل الثلاثة الهامة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وخلال الجزء المستأنف من الدورة السابعة والستين، أحرز تقدم في ما يتعلق بكل منها.

المشتركة وتبادل المعلومات وإبداء آرائها بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية.

ويتضمن مشروع القرار أحكاما ترحب بالتعاون غير الرسمي بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين من خلال مجموعة من الإحاطات الإعلامية التي ينظمها رئيس الجمعية العامة. وهو أو هي مدعو إلى مواصلة الممارسة المتمثلة في تمكين ممثلي رئاسة مجموعة العشرين من المشاركة في حوار تفاعلي مع أعضاء الجمعية العامة بهدف تعزيز الشفافية والاتساق وتعزيز التفاهم المتبادل والتعاون في مسائل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

كما يدعو رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة عقد جلسات غير رسمية للجمعية العامة بكامل هيئتها، يتشاور خلالها الأمين العام مع الدول الأعضاء قبل حضور مؤتمرات قمة مجموعة العشرين ويحيطها علما بعد ذلك. وعلاوة على ذلك، يدعو أحد أحكام نص المشروع رئيس الجمعية العامة إلى عقد مناقشات مواضيعية مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشمل أولويات دول مجموعة العشرين والدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين.

وأخيرا، يتوخى مشروع القرار أن الأمين العام سيقدم تقريرا إلى الجمعية العامة لتقييم ما إذا كانت أحكامه قد نفذت، مع الأخذ في الاعتبار خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وإنني أرى، أن الفقرة الأخيرة من أحكامه بالغة الأهمية؛ فهي تتجاوز التنظيم من خلال إناطة دور لمجموعة العشرين في تحقيق التنمية المستدامة. ويعزز هذا بنود الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، التي تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون ذات طابع عالمي ويمكن تطبيقها على جميع البلدان على الصعيد العالمي.

وإذ نتطلع إلى العديد من الخطوات التي لا يزال يتعين اتخاذها، فينبغي علينا محاولة أن نتذكر أن المنظمة لم تؤسس لمجرد منع العودة إلى الحروب فحسب، ولكن لتعزيز أواصر

الختامية ينبغي أن توفر خريطة طريق واضحة بشأن كيفية تنفيذ انتقال سلس من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وفي رأيي، فإن الأهداف الإنمائية للألفية يلزم أن تدوب في إطار أهداف التنمية المستدامة الناشئ. بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي أن يكون لدينا خطة واحدة متكاملة للتنمية، لا مسارين متوازيين. وإنني على ثقة بأن هذه المداولات وغيرها من المداولات القادمة سيثيرها الاعتماد المتوقع لمشروع القرار الآخر المدرج على جدول أعمال اليوم (A/67/L.73)، الذي يضع الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه التنسيق بشأن القضايا الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية في المستقبل.

وقبل المضي قدما، أود أن أشكر السفير أوكتايفو إيراسوريس، الممثل الدائم لشيلي، إلى جانب موظفيه المجدين، على ما اضطلعوا به من دور ريادي في تحقيق توافق الآراء بشأن النص المعروض علينا. منذ سنوات عدة، تساعد مجموعة الحوكمة العالمية برئاسة سنغافورة في توليد الزخم لهذا النوع من العمل. وإنني مدين لهم على الدعم الذي قدموه لفكرة تنظيم التفاعل مع مجموعة العشرين، ولا سيما أثناء المناقشة المواضيعية التي عقدناها في ١٥ نيسان/أبريل بشأن الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

واعتقد أننا نتخذ خطوة هامة اليوم. للمرة الأولى، يمنح إجراء من إجراءات المنظمة المجموعات الحكومية الدولية - مثل مجموعة العشرين - الحق في أن تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار عالمية ويسلم بأهمية استمرار التفاعل المرن والمنظم بينها وبين الأمم المتحدة. وينشئ مشروع القرار صلة بين الاثنين دون التعدي على أي اختصاصات قائمة. يفهم الآن أن الجمعية العامة هي المكان الرئيسي الذي تتواصل فيه مجموعة العشرين والدول الأعضاء من خارج مجموعة العشرين معا بوصفها دولا متساوية في السيادة. ومن الآن فصاعدا، ستكون بمثابة منبر تشاوري شامل للبلدان للتفكير في الشواغل

”بالأهمية البالغة التي يكتسبها إيجاد نظام جامع وشفاف وفعال متعدد الأطراف من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي، ويعترف بعالمية الأمم المتحدة“، و”يعيد تأكيد الدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود الجارية لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات“.

وعلاوة على ذلك، وكما أشار إلى ذلك وزير الخارجية في شيلي عندما تكلم أمام الجمعية العامة في ١٥ نيسان/أبريل، ”فإن تعددية الأطراف يجب أن تكون صكا دوليا للتصدي للتحديات العالمية بصورة جامعة، وبمشاركة الجميع. غير أننا لم نتمكن أحيانا من تسوية المصاعب الاقتصادية العالمية على الصعيد المتعدد الأطراف باستخدام آليات ومنتديات جامعة، والعديد من القرارات الرئيسية اتُخذت في محافل متعددة الأطراف محدودة العضوية بشكل أكبر“.

إن مشروع القرار الذي نعرضه اليوم يقدم استجابة بناءة للحالة من خلال تعزيز آليات التعاون والتفاعل مع الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية مثل مجموعة العشرين التي أعدت توصيات تتعلق بالسياسات العامة أو اعتمدت قرارات لها تداعيات عالمية على الحوكمة الاقتصادية، مما يقوض قيمة تعددية الأطراف الجامعة ويسعى إلى الحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على الفقرات ١٢، ١٣ و ١٤ من مشروع القرار. فالفقرة الأولى

”تسلّم بأهمية وفائدة مواصلة التفاعل بين الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع المنتديات والمنظمات والمجموعات

الثقة بين الشعوب والدول. ولهذا السبب، لا يزال الأمل يحدوني في أن تظهر في الفترة المقبلة الجرأة والرؤية اللازمتين للانتقال بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى المرحلة التالية. وهو ما من شأنه أن يزيد تعزيز مركز الجمعية العامة على النحو المنصوص عليه في الميثاق بوصفها ”مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول“ وبالتالي تعزيز جهود أجيال عملت لترسيخ السلام والأمن والرخاء في جميع أنحاء العالم بصورة مستدامة.

والآن أعطي الكلمة لممثل شيلي ليقدم مشروع القرار

A/67/L.73.

السيد إيراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية“ لاعتماده، ويرد نصه في الوثيقة A/67/L.73. ويقدم مشروع القرار حوالي ٨٠ دولة عضوا، بمن فيها الدول النامية والمتقدمة من جميع القارات والمجموعات الإقليمية والبلدان الكبيرة والصغيرة. يعكس هذا التأييد الواسع النطاق الدعم الشامل في المنظمة للدور المحوري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية.

ومشروع القرار هو نتاج عملية من التفاوض الواسع النطاق على مدى ثلاثة أشهر. ويتضمن المقترحات والاقتراحات المقدمة من مختلف البلدان والمجموعات التي أضيفت إلى النص الأولي الذي أعده بلدي بمساعدة سنغافورة وسويسرا، فضلا عن العديد من مقدمي مشروع القرار الآخرين الذين اشتركوا في وضع المسودة الأولى.

ويقر النص بأن جدول أعمال جميع بلداننا، في عالم غيرته العولمة، ينطوي على تحديات عالمية، لا سيما في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، تحديات لا يمكن التصدي لها بصورة مناسبة إلا إذا نفذ المجتمع الدولي قاطبة إجراءات متفق عليها. وفي ذلك الصدد، فإن النص يسلم

ولتحقيق تلك الغاية، يقر مشروع القرار بأهمية الحكومة الاقتصادية العالمية بغية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة نجاح الجهود الإنمائية الوطنية. وفي ذلك الصدد، يشدد مشروع القرار على أهمية التجارة الدولية وإنشاء نظام يستند إلى المعايير والإرادة السياسية اللازمة لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وعلى نفس المنوال، يؤكد مشروع القرار مجدداً على تعزيز وزيادة مشاركة البلدان النامية في اعتماد القرارات ووضع القواعد والمعايير الدولية، مشدداً على أن الأزمة الاقتصادية والمالية سلطت الضوء على ضرورة إجراء الإصلاحات وعلى التدابير الهامة التي اتخذتها مؤخرًا مؤسسات بريتون وودز لكفالة تجسيد تلك المؤسسات الحقائق الحالية على وجه أفضل.

وأخيراً، أود أن أشدد، كعنصر رئيسي من عناصر مشروع القرار، على التنويه الواضح

بالدور الريادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، وضرورة مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وزيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، والإقرار بوظيفة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اهتمامكم بهذه المسألة، وأشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات على سخائها وإسهاماتها في النص، فضلاً عما أبدته من مرونة في مراعاة وتفهم الشواغل التي أعرب عنها مختلف المفاوضين في ما يشكل بدون شكل محالاً حساساً لكنه أساسي للمنظمة.

ونشكر بصدق الوفود على تعاونها في تمكين بلدي من تيسير ممارسة حاولنا القيام بها بصورة تتفادى المواجهة. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالتعليق التالي. أود أن أشكر السفير ونائب الممثل الدائم لبلدي، السفير إدواردو غالفيث، الذي

الدولية والإقليمية التي تعالج المسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء“.

والفقر ١٣

”ترحب بالممارسة المتمثلة في التفاعل غير الرسمي بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية، بما في ذلك مجموعة العشرين، من خلال الاجتماعات الإعلامية التي تنظم بمبادرة من رئيس الجمعية العامة، ومن أجل إجراء جلسة تحاور مع أعضاء الجمعية العامة“.

والفقر ١٤

”تقر بأهمية التفاعل بين الأمين العام والدول الأعضاء في الجمعية العامة في ما يتعلق بمشاركة الأمين العام في مؤتمرات القمة التي تعقدها المجموعات الحكومية الدولية...، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة تنظيم جلسات إعلامية غير رسمية لهذا الغرض“.

وعلى هذا المنوال، بُذلت الجهود لتأكيد وتعزيز ممارسة بناءة للمنظمة. ونتعهد أن مشروع القرار تقدم إسهاماً قيماً لتحقيق تلك الغاية، من منظور التزام الأمم المتحدة بتعددية الأطراف ودوره في الإدارة الاقتصادية العالمية.

كما يتضمن مشروع القرار بصورة أساسية إقراراً بأهمية التنسيق والتكامل فيما بين الآليات العالمية للحكومة الاقتصادية العالمية والآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وتوجد في النص إشارة واضحة للأهمية الأساسية المحافل الإقليمية ودون الإقليمية بغية كفالة الإدارة الاقتصادية العالمية الجيدة. وفي ذلك الصدد، يشدد النص تحديداً على المبادرات والاتفاقات الإقليمية والأقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك عمليات التكامل لتعزيز التنمية والتعاون فيما بين الأعضاء، مؤكداً على ضرورة إدماج المنظمات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية على وجه أفضل في سياق الحكومة الاقتصادية.

ترحب مجموعة الحوكمة العالمية باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٧ بتوافق الآراء وتهنئ الوفد الشيلي. وقد شددت مجموعة الحوكمة العالمية على ضرورة أن تظل منظومة الأمم المتحدة أحد مرتكزات الحوكمة العالمية، اعترافا بعضوية الأمم المتحدة العالمية وبشرعيتها التي لا جدال فيها. وما فتئت مجموعة الحوكمة العالمية تشدد على ضرورة إجراء العمليات الرامية إلى وضع معايير عالمية في إطار منظمات رسمية ذات عضوية عالمية كالأمم المتحدة.

إلى ذلك، دعت المجموعة باستمرار إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين عبر تدابير مثل مشاركة الأمين العام في مؤتمر قمة مجموعة العشرين والحوارات التفاعلية بين مجموعة العشرين والجمعية العامة. وبالتالي، نحن نرحب بتوضيح القرار لهذه النقاط.

السيد ماركز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أيدت الولايات المتحدة توافق الآراء بشأن القرار ٢٨٩/٦٧. ونود أن نبرز تأييدنا للتفاعل القائم بين مجموعة العشرين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ما دام هذا الحوار قد بدأ بالفعل تحت رئاسة الولايات المتحدة لمجموعة العشرين.

وفي القرار الذي اتخذ للتو، قامت الدول الأعضاء بخطوة هامة عبر الإشادة باتصال رؤساء مجموعة العشرين المتعاقبين بعضوية الأمم المتحدة. ويبحث القرار رسالة التشجيع الصحيحة لمواصلة هذا الحوار المفيد الذي يمكن أن يساعد على ضمان اضطلاع الأمم المتحدة بدور تكميلي وتعاوني في العمليات والمنتدىات الدولية الأخرى.

ويوفر القرار أيضا الآراء بشأن الحوكمة والجوانب التشغيلية للمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات بريتون وودز على وجه الخصوص. وبطبيعة الحال، يكون أي قرار متعلق بإصلاح المؤسسات المالية الدولية أو الطريقة التي تنجز

قاد هذه الممارسة بدعم من وفد بلدنا. ونعتقد أن النتيجة نتيجة هامة ومتوازنة بصورة جيدة فيما يتعلق بمختلف المنظورات. ونرحب جميعا بفهم المعنى والروح الإيجابية لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم، والذي نسعى إلى اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.73، المعنون "الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/67/L.73، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدميه: أستراليا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، كازاخستان، المملكة العربية السعودية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.73؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.73 (القرار ٢٨٩/٦٧)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد نيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنويهكم بالعمل الذي اضطلعت به مجموعة الحوكمة العالمية. وأود أن أدلي ببضعة تعليقات بالنيابة عن أعضاء هذه المجموعة الـ ٣٠.

وفترويلاً ممتنة بصفة خاصة لتشديد الجمعية العامة مرة أخرى على الحاجة الملحة للتصدي بطريقة موحدة للأزمة المالية العالمية الحالية وآثارها الخطيرة. وإن إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي ملح، على النحو المعترف به في القرار. وقد اعترفت الجمعية العامة مرة أخرى بأهمية منظومات التعاون الاقتصادية والمالية الإقليمية ودون الإقليمية. وترى فترويلاً أن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - تجسيد رئيسي لهذه الأهمية، ولا تنفك أهمية دورها وإسهاماتها في ازدياد التضامن والتعاون الدوليان إحدى ركائز سياستنا الخارجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

مشروع القرار (A/67/L.72)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن تحيل البند الفرعي (أ) من البند ٢٠ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. كما يذكر الأعضاء أنه في الجلسة العامة ٦٣ المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وافقت الجمعية العامة على النظر في البند الفرعي مباشرة في

بما عملها من حق حملة أسهمها ومجالس المحافظين فيها. ولا تفسر الولايات المتحدة الصيغة الواردة في هذه الوثيقة على أنها تأييد لدور رسمي للأمم المتحدة في اتخاذ قرارات ذات تأثير على المؤسسات المالية الدولية.

وفي الوقت نفسه، يجب على الدول الأعضاء أن تتصرف بناء على مسؤوليتنا عن تحسين عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يتطلب منا التدقيق الجاد في نوعية مناقشتنا. وكخطوة أولى، علينا أن نتوخى تقليص العمليات المزدوجة والمتناقضة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونلاحظ في هذا الصدد، أن اللجنة الثانية هي الجهة المكلفة بالنظر في المسائل الاقتصادية والمالية، ويعالج هذا القرار المتخذ في جلسة عامة للجمعية العامة هذه المسائل دون توفر النطاق أو السياق المناسب لذلك.

السيد اسكالونا أوهدا (جمهورية فترويل البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): عقب اتخاذ القرار ٢٨٩/٦٧، يود وفد بلدي بادئ ذي بدء، أن يهنئ الوفود التي قدمته، ولا سيما وفد شيلي على إجراءات للمشاورات غير الرسمية بطريقة مميزة متوازنة ونزيهة.

وما فتئ وفد بلدي يدعو إلى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، بصفته المنتدى العالمي وبرلمان البشرية الأكثر عالمية وشمولاً. ويشيد القرار المتخذ اليوم مراراً وتكراراً بدور الجمعية العامة وسلطتها، وهي في الوقت نفسه، مستعدة للتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة والمجموعات في الهيئات الحكومية الدولية في إطار المجتمع الدولي. ويؤكد وفد بلدي عدم وجود أي مجموعات حكومية دولية ذات امتيازات خاصة. فالمساواة بين الدول ذات السيادة من المبادئ الأساسية التي تتماشى مع روح الأمم المتحدة. ولا يمكن لأي اجتماع فريق حكومي دولي أن يهدد دور الجمعية العامة.

تعلق الجماعة الكاريبية أهمية كبيرة على عملية تحديد تنظيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى وشكله، وتقدر أيضا النهج الاستشاري الذي اتخذ طوال هذه العملية. وهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم ميسرين مشاركين: الممثل الدائم للبرازيل، السيد لويس ألبرتو فيغيريدو متشادو، وسلفه، السيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، والممثل الدائم لإيطاليا، السيد سيزار ماريا راغالييني، الذي حدا بنا، بفضل صموده وتوجيهه في المشاورات غير الرسمية، إلى وضع الصيغة النهائية للقرار ٢٩٠/٦٧.

وتود وفود الجماعة الكاريبية أن تسجل خالص تقديرها للعمل الذي اضطلع به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولا سيما السيدة ناتاليا نوفوا، ممثلة أوروغواي، والسيد محمد خليل، ممثل مصر، اللذين تفاوضا باسم المجموعة.

يهدف القرار الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات في ريو بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ليحل محل لجنة التنمية المستدامة إلى توجيه المزيد من الاهتمام الرفيع المستوى على الصعيد العالمي إلى خطة التنمية المستدامة. وفي الواقع، فإن الفكرة كانت هي الابتعاد عن عقلية العمل على النحو المعتاد، التي اتفقت بشكل عام على أنها غير مقبولة.

لن تفي عمليتا وضع الصيغة النهائية للقرار ٢٩٠/٦٧ واعتماده في حد ذاتهما بالتطلعات التي أعرب عنها رؤساء الدول والحكومات في ريو. وفي الواقع، لئن كنا قد وصلنا إلى اتفاق على الإطار الذي يمكن أن يؤدي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالتنمية المستدامة، فإن المقياس الحقيقي لنجاحنا في نهاية المطاف سيكون هو مستوى ونوعية مشاركتنا في عمل المنتدى. ومن الضروري أن يجتمع رؤساء الدول والحكومات على فترات منتظمة لتقديم التوجيه بشأن النهوض بخطة التنمية المستدامة وللتعبير عن آرائهم في القضايا المستجدة التي تتطلب

جلسة عامة، وأنها شرعت فوراً في النظر فيه، واتخذت المقرر ٥٥٥/٦٧ المعنون "فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة". ويذكر الأعضاء أيضاً أنه في الجلسة العامة ٨٩ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اتخذت الجمعية المقرر ٥٥٩/٦٧ المعنون "لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة".

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.72 المعنون "شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية".

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى البيان المتعلق بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية، الوارد في الوثيقة A/67/927. وستبحث اللجنة الخامسة، خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية عن مشروع القرار وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأنها. وبالتالي، سينظر في الأحكام المالية، حسب الاقتضاء، اعتمادات الميزانية اعتمادات التي ستعتمد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد قررت اعتماد مشروع القرار A/67/L.72؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.27 (القرار ٢٩٠/٦٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذه الملاحظات باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، البالغ عددها ١٤ دولة.

سيزار ماريا راغالييني، كما نقدر جهودهما الدؤوبة في الانتقال بالعملية إلى ما وصلت إليه اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة للتذكير ببيانات تحالف الدول الجزرية الصغيرة طوال العملية، ولإبراز رأينا العام في المشروع. ونذكر بالقرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه"، (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، وبخاصة الفقرة ٨٥ (هـ)، بشأن إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى يمكنه متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

وخلال عملية إنشاء المنتدى، عملنا على الاستفادة من مواطن قوة لجنة التنمية المستدامة ومن تجاربها ومواردها وطرائق مشاركتها الشاملة. كما وجهت الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة انتباه الزملاء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى حقيقة أنه لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن لجنة التنمية المستدامة أصبحت هي المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي لرصد تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنفيذ واستراتيجية موريشيوس.

ولهذا السبب، كنا نأمل في أن يجد إنشاء آلية أقوى لمتابعة وتنفيذ الالتزام المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية تعبيرا واضحا عنه في صياغة شكل المنتدى وجوانبه التنظيمية. وبالنظر إلى ما حدث، نود أن نسلط الضوء على حقيقة أنه، مع اقتراب موعد حل لجنة التنمية المستدامة والاستعاضة عنها بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، فإننا نتوقع إنشاء آلية ملائمة لمتابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

اهتماما عاجلا. كما أن من الأمور ذات الأهمية القصوى أن نستغل العملية التحضيرية استغلالا فعالا.

تولى مهام الرئاسة نائب الرئيس، السيد باليه (الكونغو). في جميع مراحل العملية، أوضحت الجماعة الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لها مصالح راسخة في رصد ما إذا كان المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيتابع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها الأهداف الواردة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، وكيفية القيام بذلك. ومن المسلم به أن الأحكام الواردة في القرار دون المستوى الذي توقعناه في البداية، بالنظر إلى الروابط التي لا تنفصم بين لجنة التنمية المستدامة، التي سينتهي العمل بها عما قريب، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومع ذلك، فإننا ندرك الصلات القائمة بين عملية المنتدى السياسي الرفيع المستوى والعملية الموازية بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بالقرار ١٦/٦١، التي لا تزال مستمرة وتتناول مسائل مؤسسية تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونعترم كل العزم مواصلة جهودنا الرامية إلى كفالة وجود قاعدة صلبة للتعامل مع قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مجلس اقتصادي واجتماعي معزز.

السيدة دانييل (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفنا أن نتكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية. في البداية، أود أن أذكر أن من دواعي سرورنا أن نكون هنا اليوم لنشهد اعتماد القرار ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية. ونثني على رئيس الجمعية العامة لدوره القيادي وتعيينه ميسيرين هما ممثل البرازيل، السيد لويس ألبرتو فيغويريدو مشادو خلفا لسلفه السيدة ماريا لوزا ريبيرو فيوتي، وممثل إيطاليا، السيد

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تشعر بخيبة الأمل والإحباط لاضطرابنا مرة أخرى في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، أن نشهد حالة أخرى من حالات تقديم تقديرات للميزانية في اللحظات الأخيرة إلى الدول الأعضاء المسؤولة عن التفاوض على مشاريع القرارات الحالية. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن زيادة الشفافية فيما يتعلق بالأرقام الواردة في الميزانية - خاصة عندما يُطلب من الأمانة العامة مراراً وتكراراً توخيها خلال المفاوضات - ينبغي أن تتوفر أثناء عملية التفاوض. والولايات المتحدة مستاءة أشد الاستياء عن قيام الأمانة العامة في الليلة الماضية فقط بإصدار بيان شفوي يتضمن الكثير من طلبات الحصول على الموارد. إننا ندعو الأمانة العامة إلى أن تحدد وفورات في التكاليف من الإنهاء التدريجي للجنة التنمية المستدامة، وأن تقدم تقديرات واضحة وفي الوقت المناسب للميزانية، وأن تبذل قصارى جهدها لاستيعاب هذه التكاليف وأن تتوخى أكثر وسائل السفر اقتصاداً.

ومع ما قدمناه من توضيحات وما أعربنا عنه من استياء من البيان الشفوي، فإن الولايات المتحدة تؤيد القرار ٢٩٠/٦٧.

السيد ويناويزر (لختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفيرين سيزار ماريا راغالييني، وماريا لويزا ريبيرو فيوتي على كل ما قدمناه من جهود وإسهامات حاسمة للنجاح في إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يمثل القرار ٢٩٠/٦٧ اتفاقاً بارزاً سوف يرسى إطاراً مؤسسياً قوياً للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وسيكون أحد مواطن القوة في المنتدى تركيزه على التنفيذ من خلال آلية استعراض قوية ومحسنة، بما في ذلك التنفيذ على الصعيد الوطني. ونتطلع إلى الإمعان في مناقشة تفاصيل المنتدى التنظيمية وغيرها من التفاصيل داخل المنتدى نفسه.

وأود التشديد والتأكيد مجدداً على الصلة بين عملية المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعملية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي - على النحو المنصوص عليه في القرار ١٦/٦١ - التي أعلن عنها بالتوازي مع عملية المنتدى السياسي الرفيع المستوى ولكنها لم تكتمل بعد. والسبب الوحيد الذي يجعلنا نقبل بأحكام المنتدى هذه هو أننا نتوقع الدعم الكامل من الدول الأعضاء في وضع منبر فعال للدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعزز، على أن يتضمن منهاجاً قوياً لمتابعة الالتزامات المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وطالما لا تزال هناك ثغرات في تنفيذ واستعراض برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، إلى جانب التحديات المتزايدة الناشئة، فإننا نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية لن نتمكن من تحقيق التنمية المستدامة. لنعمل معاً لضمان ألا نترك الدول الجزرية خلفنا.

ونؤكد للجمعية العامة دعمنا الكامل في مواصلة العمل معاً لزيادة تعزيز ما اتفقنا عليه في ريو - وهو "المستقبل الذي نصبو إليه" - ولضمان وجود آلية قوية لمتابعة التزام المجتمع الدولي تجاه الدول الجزرية.

السيد ماركس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء على القرار ٢٩٠/٦٧، وما يمثله من خطوة هامة في متابعتنا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ولقد قدمنا الدعم قوياً ولن نفتأ نقدمه للعمل الحيوي الذي تقوم به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعة مؤتمر ريو+٢٠ وفي العملية الأوسع نطاقاً لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى العمل مع الأمانة العامة لضمان أن يعمل المنتدى بأكبر قدر ممكن من الإنتاجية والكفاءة والفعالية.

المستوى الوزاري، واجتماعات على مستوى رؤساء الدول والحكومات كل أربع سنوات.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يثير نقطة واحدة بشأن مسألة الميزانية. من المؤسف أن تقديرات الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك صندوق الطوارئ، لم تصدر حتى اللحظة الأخيرة قبل اعتماد القرار. ويرى وفدي أن المفاوضين اضطروا إلى اتخاذ قرار قبل أن يزودوا بالمعلومات الكاملة عن آثار قرارهم على الميزانية. وفي ضوء الحالة الراهنة للشؤون الاقتصادية العالمية، يطلب الآن من كل حكومة تعزيز المساءلة والشفافية والمسؤولية أمام شعوبها، ولا سيما من حيث الانضباط في الميزانية. ويعتقد وفد بلدي أن المعلومات عن التكاليف ينبغي أن تكون متاحة على الدوام للدول الأعضاء أثناء المفاوضات، ويطلب من الأمانة العامة تغيير ممارسة تفسيرات تقديرات الميزانية في اللحظات الأخيرة.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): إن القرار القاضي بإنشاء منتدى سياسي حكومي دولي رفيع المستوى هو إحدى النتائج الهامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. سوف يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى على مواطن القوة والخبرات والموارد وطرائق المشاركة الشاملة للجنة التنمية المستدامة، التي سيحل محلها. عقد زميلانا، الممثلان الدائم للبرازيل وإيطاليا اللذان عينهما رئيس الجمعية العامة ميسرين مشاركين لقيادة عملية التفاوض، سلسلة من المشاورات غير الرسمية المفتوحة بشأن شكل المنتدى وجوانبه التنظيمية.

كما أن جميع الدول الأعضاء منحت الفرصة لتبادل الآراء بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بإنشاء المنتدى. أود أن أعرب عن تقديري العميق للسفير سيزار راغالييني، ممثل إيطاليا، والسفير لويس ماتشادو، الممثل الدائم الحالي للبرازيل، وسلفته ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، لجهودهما المقتردة والفعالة التي أدت

ويتمثل أحد التحسينات الرئيسية الأخرى التي طرأت على المنتدى في طابعه الحكومي الدولي العالمي. ونفهم أن الفقرة ٤ تكفل المشاركة على قدم المساواة لجميع الدول الأعضاء والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة في جميع الجوانب في المنتدى، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بصنع القرار.

وأخيرا، نفهم أن المناقشات الجارية وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستمثل امتثالا تاما للاتفاقات الواردة في القرار ٢٩٠/٦٧. وفي ذلك الصدد، نفهم على وجه الخصوص أن المنتدى سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ٨ أيام عمل متصلة، وفقا للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٧. علاوة على ذلك، فإن عملية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تمتنع عن إحداث أي شكل من أشكال التغيير في ولاية المنتدى على النحو المبين في الفقرة ٧.

السيد إيمانيشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يشكر سفير البرازيل وإيطاليا كميسرين مشاركين، وفريقيهما والأمانة العامة، على عملهم الدؤوب وجهودهم الهائلة، التي أدت إلى اعتماد القرار ٢٩٠/٦٧ اليوم. كما أود أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على المرونة التي أظهرتها طوال عملية التفاوض.

ويسر وفد بلدي أن ينضم إلى توافق الآراء. يسعدنا أن نرى اعتماد القرار ٢٩٠/٦٧ المعنون "شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية" الذي بفضلها سوف يبدأ العمل بإحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونعتقد أن على المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على النحو المبين في القرار، توفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات بشأن التنمية المستدامة، وأن يتابع ويستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال عقد اجتماعات سنوية على

وسوف يستضيف المنتدى في المستقبل المناقشة بشأن التنمية المستدامة والتركيز السياسي الرفيع المستوى بشأن هذه المواضيع، كما أنه سوف يتابع ويستعرض التقدم المحرز في هذا المجال. إنه يجمع بين تحسين التكامل فيما بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - عن طريق اتباع نهج شامل لعدة قطاعات.

طالما شددت سويسرا على أهمية آليات المتابعة القوية. لذلك نرحب بأن المنتدى سوف يركز على تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك القرارات المتخذة على الصعيد الوطني، من خلال تحسين وتعزيز الإشراف الذي سوف يصبح، ابتداء من عام ٢٠١٦، جزءا من البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

ويسرنا أن نواصل المناقشات في المنتدى بشأن التفاصيل التنظيمية وغيرها. ومن الميزات الخاصة الأخرى للمنتدى طابعه الحكومي الدولي والعالمي. وكما نفهم، فإن الفقرة ٤ من القرار ٢٩٠/٦٧ تكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، فضلا عن الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة، في جميع جوانب المنتدى، بما في ذلك جميع عمليات صنع القرارات. وينطبق هذا أيضا على الاجتماعات التي تعقد تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونفهم أن المناقشات الجارية بشأن تعزيز المجلس سوف تكون متمشية تماما مع الاتفاقات الواردة في القرار. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تمتنع عملية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جميع الأوقات عن تعديل ولاية المنتدى، على النحو المبين في الفقرة ٧.

ومن مزايا المنتدى الأخرى وظيفته الإشرافية في إطار المنظومة، أي دوره في تعزيز اتساق وتنسيق سياسات التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. إن إدراج اجتماعات المنتدى الرفيعة المستوى في إطار الجمعية العامة كل أربع سنوات أمر هام. فهو يتيح لمنظومة الأمم المتحدة في

إلى نجاح اعتماد القرار بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية. يشكل اتخاذ القرار ٢٩٠/٦٧ اليوم معلما بارزا رئيسيا للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

وأذكر أيضا أن الدول الأعضاء قررت أن تعقد لجنة التنمية المستدامة جلساتها الإجرائية القصيرة الأخيرة مباشرة قبل عقد الاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وأغتنم هذه الفرصة، بصفتي رئيسة لجنة التنمية المستدامة في دورتها العشرين، لكي أبلغ الأعضاء بأننا نستكشف، مع الأمانة العامة، إمكانية عقد الدورة العشرين للجنة يوم الجمعة ٢٠ أيلول/سبتمبر، لمدة نصف يوم في الصباح. ولكي نجعل هذا الحدث مناسبة تذكارية، ننظر في عقد حوار رفيع المستوى يشارك فيه بعض الرؤساء السابقين للجنة التنمية المستدامة. وسوف تتيح لنا هذه المداولات التفكير في الإنجازات والدروس المستفادة من اللجنة منذ إنشائها، وتوفير الانتقال المؤسسي السلس من لجنة التنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وبعد وضع اللمسات الأخيرة على الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة، سوف يسعدنا تزويد الجمعية العامة بأحدث المعلومات بشأن البرنامج ومضمونه. ونتطلع إلى افتتاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يشكل معلما أساسيا جديدا للعملية المتعددة الأطراف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد غيبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الميسرين المشاركين السفير راغاعليني والسفير فيغويريدو مشادو والسفيرة ريبيرو فيوتي على جهودهم وإسهاماتهم الحاسمة الأهمية في إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. هذه مرحلة هامة على مسار تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والبرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - أمر ذو أهمية قصوى. كما نعتقد أنه من المهم للغاية أن تتوافق الأهداف الإنمائية للألفية مع الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو أحد المجالات الثلاثة الهامة التي يتعين تناولها. من المهم أيضا ضمان متابعة الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة للاجتماعات والمداولات، حيث يتعين تقديم مساهمات كبيرة.

كما يكتسي أهمية بالغة الطابع العالمي للمنتدى بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة، من حيث المشاركة أو صنع القرار. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تكون هناك شكوك عندما يتعلق الأمر بتفسير القرار.

وكان في الإمكان أن تخرج الوثيقة الختامية بصورة أفضل فيما يتعلق بالعملية التحضيرية وعند اجتماع المنتدى. ويساورنا القلق بشكل خاص أن نرى انخفاضاً في عدد أيام العمل في الدورة من ١٥ يوماً إلى ٧ أيام. ومع ذلك، فإننا ندرك أن طبيعة اتفاقات الجمعية تعني أنها نتاج عملية تفاوض مضنية.

وأخيراً، نود أن نعرب عن استعدادنا للمشاركة الفعالة في جميع هذه الجهود.

السيد لازاريف (جمهورية بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشعر وفدنا بالامتنان لميسري عملية تحديد شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية. وقد أثمرت قيادتهم اليوم لهذه الجهود عن اعتماد القرار ٦٧/٢٩٠. وفي رأينا، فإن إنشاء المنتدى تماشياً مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يعتبر علامة بارزة في توطيد الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بخطة التنمية المستدامة.

ونلاحظ الطابع الشامل لشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، مع إتاحة الأمم المتحدة للحكومات أن تتدخل على

محملها فرصة لمتابعة الخطوط السياسية العامة التي تصدر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن طريق ربطها بالعمليات الأخرى القائمة.

ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان، بعد الجلسة الافتتاحية للمنتدى في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، أن تبدأ دورة اجتماعاته مع بداية الدورة السبعين - بعبارة أخرى في عام ٢٠١٥. وبالنسبة لسويسرا، يلي هذا الجدول الزمني الحاجة المسلم بها إلى إيجاد حلول عالمية للتحديات في المستقبل، ولا سيما التوافق بين البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التنمية المستدامة. ومع بدء الدورة العادية للمنتدى لدى بداية جدول أعمال جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فإنه سوف يضطلع بدوره بفعالية، كما توخت الدول الأعضاء في القرار المعروض علينا.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن تأييدنا للقرار ٦٧/٢٩٠. إن قيام الجمعية العامة بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تماشياً مع الولاية التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يعتبر تطوراً ذي أهمية سياسية كبرى وإنجازاً نشيد بجميع الدول الأعضاء على تحقيقه. ونود على وجه الخصوص أن نشكر البرازيل - البلد المضيف للمؤتمر - الذي بوصفه الميسر أيضاً اضطلع بدور هام في دفع العملية إلى الأمام. كما نشكر سفير إيطاليا على مشاركته، إلى جانب جميع المشاركين الآخرين الذين استطاعوا ضمان أن يجسد النص آراء الجميع.

وبالنسبة لفنزويلا، فإن أحد العناصر الرئيسية لإنشاء هذا المنتدى لا يزال قدرته على صنع القرار على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وهو أمر أساسي لهذه العملية الرامية إلى توفير التوجيه نحو السبيل الذي يجب اتباعه في تعزيز التنمية المستدامة. ونعتقد أن المهمة المتعلقة الخاصة بتناول العناصر

ويأخذ القرار في اعتباره الحاجة إلى مواصلة تعزيز صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المكلفة بضمان اتساق وتنسيق السياسات الاقتصادية للتنمية المستدامة في المنظومة بأسرها. كما ترحب أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص بصياغة الفقرة ١١، التي تناولت التحديات الخاصة التي تواجهها أكثر البلدان ضعفاً، بما فيها أقل البلدان نمواً. كما تكرر الفقرة التأكيد على الحاجة إلى توفير ما يكفي من الوقت للنظر في تحديات تلك الدول، بهدف تعبئة المزيد من الموارد ومتابعة الالتزامات وضمان أن تتناسب التعهدات مع احتياجاتها.

وترحب أقل البلدان نمواً بصورة خاصة بالصيغة المحددة من أجل مشاركة المجموعات الرئيسية، ولا سيما استمرار ولاية لجنة التنمية المستدامة. وستشارك أقل البلدان نمواً بفعالية في تنفيذ هذا القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للموقف.

وأعطي الكلمة الآن إلى مراقب الاتحاد الأوروبي، للإدلاء ببيان في أعقاب اعتماد القرار ٢٩٠/٦٧.

السيد بيفيغليا زامبيني (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يتوجهوا بالشكر للميسرين المشاركين - السفير راغاغليني سفير إيطاليا، والسفيرة فيوتي، ومؤخراً السفير ماتشادو سفير البرازيل - على جميع ما بذلوه من جهود وعلى القيادة في عملية أدت إلى اعتماد القرار ٢٩٠/٦٧ اليوم. ونشعر بالسرور إزاء النتيجة، التي نثق أنها ستساعدنا جميعاً في العمل معاً لكفالة أن تصبح التنمية المستدامة محور المناقشات والإجراءات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

مختلف المستويات، ولا سيما التنمية المستدامة. ومن المقرر تنظيم المنتدى بطريقة تصبح فيها المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة أكثر تنظيماً، مما يجعل من الأسهل بالنسبة لنا أن نركز عليها. ويحدونا الأمل في أن يكون المنتدى بمثابة محفل للدول الأعضاء لإتاحة فرصة المشاركة في المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما ينبغي أن يساعد على تعزيز أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن التنمية المستدامة.

ومن المهم أن يجمع المنتدى وآلياته - التي لم تدخل بعد حيز النفاذ - جهودنا كافة، مع الأخذ في الاعتبار، قدر الإمكان، احتياجات جميع الدول الأعضاء، بصرف النظر عن مستويات الدخل أو المجموعة التي ينتمون إليها. وينبغي أن يكون هدفه الرئيسي هو مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات أفضل لتحقيق التنمية المستدامة، في سياقات شتى منها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونعتقد أن آلية استعراض المنتدى سوف تساعد على تعزيز مزيد من الحوارات البناءة بشأن التنمية. كما ستساعد على توفير نهج متميز للعملية، يمكن الدول الأعضاء من تقييم التحسينات الخاصة بكفالة التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار التقدم المحرز والفرص المتاحة. وهذا النهج وحده هو الذي سيمكننا من العمل معاً، مما يساعد كلاً من الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تحقيق إمكاناتهم الكاملة للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وستبذل بيلاروس من جانبها قصارى جهدها لضمان نجاح المنتدى.

السيد زينسو (جمهورية بنن) (تكلم بالفرنسية): ترحب أقل البلدان نمواً باعتماد القرار ٢٩٠/٦٧، بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية. كما ترحب بروح التوافق التي سادت المشاورات للتوصل إلى أحكام القرار. ونشيد بسفيري البرازيل وإيطاليا، اللذين أظهرتا مهنية عالية في توجيه المفاوضات.

وبالنظر للبيان الذي يشير إلى الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، التي لم نشهدها في مشروع القرار الرابع إلا منذ فترة وجيزة، فإننا نلاحظ أنه على الرغم من عدم وجود هذه الآثار في عام ٢٠١٣ - وهو ما يسرنا - فيثير دهشتنا أن نرى التكاليف المقدرة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مع عدم وجود أي مؤشر على كيفية استيعاب هذه التكاليف لضمان اتساقها مع مخطط الميزانية المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأحكام والشروط اللازمة لاستخدام الأموال المخصصة للطوارئ سوف تتحقق، وهي في فهمنا مجرد تقديرات لتفسير موسع للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ونود أن نشدد على أن التقديرات المقدمة اليوم لا تقوض الطلب المقدم من الأمين العام للميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وبصفة عامة، علينا ألا ننظر إلى تقديرات كتلك التي أقرتها الدول الأعضاء اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.